

That's makes the Arabic linguistics work so hard to find a rating and a classification of the Arabic words according to a certain rules, also they agreed to a fixed perception that's its words are divided to: a noun, a verb and a letter; but their analyzes and explanations has often been multiple and different that perhaps leads to a review of this partitions of many modern linguistics.

So in this paper we try to stand up on the quadrilateral division of the Arabic speech which's Ibrahim Anis ,its also to the most important critical criticisms that he submits to the triple division of Arab grammarians, and his views according to Arabic grammarians perception and the proposals of the modern linguistics.

**Key Words:**

Arabic grammar, The parts of speech, , Ibrahim Anis, Aristotelian logic, extrapolations.

**توطئة:**

تعد قضية أقسام الكلام قضية لسانية هامة اعتنى بها اللغويون قديما وحديثا؛ وتنبع هذه الأهمية من كونها تقع ضمن إاليات التنظير اللساني، فتحديد المقولات الكلية في قوالب تصنيفية له فوائد نظرية ومنهجية في كل اللغات. وقد اعتنى النحاة العرب بهذا الباب فمثلوا المفردات في مقولات ثلاث اتسمت بالتواضع والاصطلاح بين جميع النحاة منذ سيبويه، فلا يكاد يُعثر على أحد من النحاة يخالف هذا التقسيم الثلاثي. ولا شك أنهم استندوا في ذلك إلى منهج وأسس ومعايير حدوا من خلالها بين ما نضوي عليه كل جنس من هذه الأجناس الكلامية الثلاث.

غير أن هذا التقسيم الثلاثي قد قوبل بالنقد من لدن نفر من اللسانيين المحدثين مثل: إبراهيم أنيس، وتمام حسان، ومهدي المخزومي، وإبراهيم

## أقسام الكلام العربي عند إبراهيم أنيس بين تصور المتقدمين واجتهادات المحدثين

أ. العمرى حوشة

جامعة المدينة

البريد الإلكتروني:

saouchalaamri3@gmail.com

**الملخص:**

إن اللغة ليست مجرد قوائم من الكلمات والتراكيب، بل إنها تشكل في مجموعها نسقا لغويا تنتظم عناصره وفق ضوابط وقوانين منسجمة. وهنا تكمن الصعوبة: لأن عناصر النسق اللغوي تتفاعل فيما بينها وتترابط بشكل يعسر فيه إيجاد تصنيف ملائم ومتكامل يأخذ بمبادئ تقسيمية وتصنيفية لهذا الكل المنتظم بحيث تراعي فيه جميع جوانب انتظام هذه العناصر اللغوية. وقد اجتهد اللغويون العرب في إيجاد تصنيف للكلمات للعربية وفق أسس معينة، واتفقوا على تصور ثابت هو الاسم والفعل والحرف، غير أن تحليلاتهم وتعليقاتهم لهذا التقسيم كثيرا ما كانت متعددة ومختلفة. ولعل هذا ما أدى إلى إعادة النظر في هذا التقسيم من قبل كثير من اللسانيين المحدثين.

ونحاول في هذه الورقة البحثية الوقوف على التقسيم الرباعي للكلام العربي عند إبراهيم أنيس، وإلى أهم الانتقادات التي قدمها إبراهيم أنيس للتقسيم الثلاثي عند النحاة العرب. ومحاولة مناقشة آرائه في ضوء تصور النحاة العرب واقتراحات اللسانيين المحدثين.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي؛ أقسام الكلام ؛ إبراهيم أنيس؛ المنطق الأرسطي، الاستقراء.

**Abstract:**

The language isn't just a template of words and sentences, in whole it forms a linguistic format that its regular elements according to regular laws; because its format interact each other in difficult way which makes a complete and a convenient classification that's also takes a division and a classification principles of that's all regular so that taking all aspects of the regularity for these language elements.

العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات.<sup>4</sup> والكلام من الأشياء التي تعرف منطقيًا بغير استدلال ويتبع ذلك أقسام هذا الكلام. زد على ذلك أنه مبني على استقرار معاني كلام العرب "ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، الذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف."<sup>5</sup> ويضيف ابن الخشاب أن هذه القسمة "ضرورية أو كالضرورية لأن العبارات دوال على المعاني التي تحتها، والمعاني منقسمة إلى ثلاثة أقسام، فوجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها ثلاثة لا أقل ولا أكثر."<sup>6</sup>

ولقد أقام النحويون تقسيمهم على أساس من "التصنيف والتفسير، وهذا يدفعهم إلى ضبط جداول خاصة بكل قسم من الأقسام، وذلك تبعاً لجملة الخصائص التي يشترك فيها أفراد الجدول الواحد أو الباب الواحد. هذا مما يجعل عملهم يصطبغ بصبغة العلمية والموضوعية وقائم على تحليل منهجي دقيق. وعمل النحاة العرب القدامى كعمل جل اللسانيين يرتقي إلى درجة عالية من التجريد لوضع منوالات وأنساق نحوية..."<sup>7</sup> حيث أفرد النحاة لكل جنس كلي حدًا خاصًا به ينفرد به دون غيره من الأجناس، فقد ذكر سيبويه في باب (هذا باب علم ما الكلم من العربية) أن "الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل وفرس وحائط. وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن ولم ينقطع..."<sup>8</sup> وقد اعتمدوا في هذا التصنيف على علامات شكلية، كحدهم الاسم بأنه ما يقبل دخول حروف الجر، أو ((أل)) التعريف عليه، ويقبل التنوين. وحدوا الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث ونون التوكيد والحرف بخلوه من علامات الاسم والفعل. "وهذا النوع من الحدود ليس مقبولاً، لأنه لا توجد علامة من العلامات قادرة

السامرائي الذين رفضوه انطلاقاً من جملة من الهفوات المنهجية المعتمدة في التقسيم والثغرات التصنيفية فيما يرتبط بجواز دخول قسم كلي في آخر. ما جعل هذا التقسيم القديم قابلاً لإعادة التصنيف والترتيب سواء ما تعلق بالمعايير والأسس الشكلية والوظيفية أم ما تعلق بالتصنيف والترتيب بين أجناس الكلمات في حد ذاتها.

ويعتبر التقسيم الرباعي الذي اقترحه إبراهيم أنيس من بين أشهر التقسيمات الحديثة التي انبثت على أسس تصنيفية ومنهج محدد. ولمعالجة هذا التقسيم الرباعي لإبراهيم أنيس بصورة موضوعية، فإن ذلك يفرض الإجابة عن ما يلي:

1. ما هي المعايير والأسس التي اتكأ عليها النحاة في تصنيف أقسام الكلام العربي؟
  2. ما أهم الانتقادات التي قدمها إبراهيم أنيس لهذا التقسيم الثلاثي؟ وهل يمكن التسليم بها؟
  3. ما الأسس والمعايير التي انتهجها في تقسيمه؟
- أولاً: التقسيم الثلاثي عند القدماء، المنهج والأسس:

لقد دأب النحاة العرب على تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام، هي: الاسم والفعل والحرف. وهذا التقسيم الثلاثي لا يكاد يختلف فيه أحد من النحاة القدامى، حيث يقول الزجاجي: "فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف. حَقَّق القول بذلك وسطَّره في كتابه سيبويه والناس من بعده غير منكرين عليه ذلك."<sup>1</sup> وذكر ابن هشام أن "الكلمة جنس تحتها هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتد بقوله."<sup>2</sup> وعلة النحاة في ذلك أن المنطق الطبيعي للأشياء لا يخالف ذلك، يقول الزجاجي: "إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل، بها يُستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي."<sup>3</sup> وتبعاً لذلك يقول ابن الخباز: "ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة

عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم<sup>13</sup> إلا أن البطليوسي طعن في هذا الحدّ أيضاً، إذ يرى أن "من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل عليه حرف خافض وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره. فمن ذلك قول العرب: ((يا هناه أقبلي)) لا يستعمل إلا في النداء خاصة لا يقال: ((جاءني هناه)) ولا ((رأيت هناه)) ولا ((مررت بهناه)): لأنه للنداء خاصة. هذا نص كلامه. وهو يناقض ما صدر به كتابه وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها...<sup>14</sup> في حين يرى ابن الخشاب أن الكلمة إن لم تقبل علامات الاسم، ولا علامات الفعل ولا الحرف، فالأولى الحكم باسميتها؛ معللاً ذلك بأن: الاسم هو الأصل، والمجهولات تردّ إلى أصولها وتحمل عليها دون الفروع"<sup>15</sup> وهذا معيار آخر يديلي به ابن الخشاب، يقضي بالفصل بين أقسام الكلم بقاعدة صرفية هي الأصل والفرع .

مما سبق، فإن النحاة وإن اتفقوا على التقسيم الثلاثي للكلمة إلا أنهم اختلفوا في وضع الحدود الفاصلة بين فروع كل جنس كلي، ومن ذلك أن اختلفت النحاة في أسماء الأفعال فرأى "جمهور البصريين أنها أسماء لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرف الأسماء بحيث سيند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ فاعلاً، وبهذا فارتقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين. وقال جمهور الكوفيين إنها أفعال لأنها تدل على الحدث والزمان كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف... وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة فليست أفعالاً وليست أسماء... وأعطاه أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها ((خالفة))."<sup>16</sup> وبذلك خالف أبو جعفر بن صابر التقسيم الثلاثي المعهود لدى جمهور

على أن تميز كل أصناف الأسماء. فالتنوين مثلاً ليس ميزة لكل الأسماء لأن هناك الكثير من الأسماء ما هو مبني مثل الضمائر وأسماء الاستفهام والإشارة وغيرها. ويوجد من الأسماء ما يعرف بالممنوع من الصرف أو التنوين. والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى ظاهرة الإعراب فالإعراب ميزة الأسماء المعربة وإن كان الأصل في الإعراب هو الأسماء إلا أن ثمة من الأسماء ما هو غير معرب وثمة من الأفعال ما هو معرب.<sup>9</sup> وهذا ما حدا بهم نحو اختيار معياري المعني والوظيفة الإعرابية إلى جانب معيار الشكل. فأما معيار المعنى فقد حدوا الفعل بأنه ما دلّ على حدث مقترن بزمن. وهذا الزمان إما ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، وأما الاسم فهو ما دل على مسمى ولم يقترن بزمن، والحرف ما دون الاسم والفعل. وأما الوظيفة النحوية فتأخذ في الاعتبار اعتبار علاقة الإسناد أو الإخبار والفاعلية والمفعولية بالنسبة للاسم، حيث يقول الزجاجي: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به."<sup>10</sup> ويبين ابن الخشاب هذا التحديد الوظيفي للاسم بقوله: "أن يكون فاعلاً أو مفعولاً كقولك: ضرب زيد عمراً، فزيد فاعل وعمرو مفعول وأن يخبر عنه تارة ويخبر به أخرى، كقولك: الرجل قائم، فالرجل مُخْبَرٌ عنه، والقائم الرجل، فالرجل ها هنا خبر."<sup>11</sup>

إلا أن هذا الحدّ القائم على الإخبار أيضاً يعتوره فساد بين؛ لأن "من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو: كيف، وأين، ومتى، وأنى وأيان. لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخلة... في حدّ المفعول به؛ لأن ((كيف)) سؤال عن الحال والحال مفعول عند البصريين، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه... وأين وأحوالها ظروف والظروف كلها مفعول فيها."<sup>12</sup>

وعلى الرغم من أن الزجاجي يرى في حدّ الاسم وفقاً لمعيار الفاعلية والمفعولية أنه " ليس يخرج

فعلى الرغم من محاولات النحاة المتقدمين في ضبط حدود أقسام الكلام العربي، إلا أن هذه الحدود قوبلت بالظن بالطعن بين بعضهم البعض؛ لأنها حدود ناقصة من جهة أنها غير جامعة لخصائص الجنس الواحد وما ينضوي تحته، ولا مانعة من دخول غيرها فيها. وعلى الرغم من الأعداء المقدمة من قبل النحويين إلا أنها على عبارة البطليوسي "كلها خارجة عن هذا التحديد ومثل هذا لا يسمى حداً وإنما يسمى رسماً لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع." <sup>23</sup> مما أدى إلى وجود تناقضات في تحديداتهم لخصائص الاسم والفعل والحرف في ظل الباب الواحد إلى حدّ زيادة قسم رابع لها هو الخالقة، ما جعل هذه القضية مفتوحة أمام المختصين لبحث تصنيف جدير أن يأخذ به.

ثانياً: التقسيم الثلاثي في نظر اللسانيين المحدثين:

لقد وجه بعض اللسانيين المحدثين نقداً لادعاء لهذا التقسيم التقليدي؛ لأن المتقدمين من النحاة ساروا على وفق "ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة... ولما حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم، ووجدوا تعريف الاسم لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال." <sup>24</sup> وسبب ذلك "أنه تقسيم عقلي عام لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلاً،" <sup>25</sup> فدعوا إلى أنه يجب أن "يكون المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس، فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى. ويرون أنه قد حان الوقت لأن يستعاض عنه بتقسيم آخر جديد أدعى إلى الدقة العلمية وأعلق بالعمل الوظيفي للكلمة في العبارة وأقرب إلى مقتضيات علم اللغة الحديث؛ لأن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال

النحاة، حيث زاد قسماً رابعاً هو (( الخالفة ))، ويقصد بها " اسم يدل على فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، وعمله، من غير أن يقبل علامته، أو يتأثر بالعوامل." <sup>17</sup> ومن ذلك أيضاً اعتراض ابن فارس على قول المبرد: "أما الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك. وتعتبر الأسماء بوحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم." <sup>18</sup> حيث يردّ ابن فارس على هذا الحدّ للاسم بقوله: "وهذا معارض بكيف وإذا، وهما اسمان لا يدخل علمهما شيء من حروف الجر." <sup>19</sup> ويدافع الزجاجي عن المبرد بأنه " قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة... إن حد أبي العباس هذا غير فاسد؛ لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلّة تدخل فلا يكون ذلك ناقضاً للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حاله." <sup>20</sup> و من قبيل هذا أيضاً طعن البطليوسي حد الزجاجي للاسم - كما سبق - واعتذاره له من جهتين " أحدهما: أن أبا القاسم لم يسمه حداً فيلزمه هذا، وإنما هو رسمٌ رسمَ به الاسم على طريق التمثيل والتقريب. والثاني: أن أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا؛ لأنهم حدوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه." <sup>21</sup>

والجهة الأولى مردودة؛ لأن الزجاجي رفض قول النحاة الاسم ما دل على مسمى، وقال عنه بأنه وصف له لا حد. <sup>22</sup> مما يوحي بأن ما أقره الزجاجي خلاف ما نقد به غيره من قبيل الحديثة. وأما الجهة الثانية فهي حكم من نحوي متأخر يبين ويختصر حقيقة الإشكال الواقع بين النحاة الذين لم يقدروا على وضع حدود تستغرق جميع أقسام الكلمة على الرغم من أن هذه العصور المتأخرة كان ينبغي للدرس اللغوي والنحوي أن يبلغ ذروة التنظير لا أن يظل النقاش جارياً حول مقدمات كان يجب الفصل فيها بداية.

لتقليد قديم يرجع إلى مناطق الإغريق... وبمناقشته عن كُتب نرى أنفسنا مضطرين إلى تصحيحه.<sup>31</sup> ذلك أنه وعلى الرغم من أن " الفصائل النحوية نسبية تبعاً للغات فإن المورفولوجيا العامة ترى من واجبها أن تصنف هذه الفصائل، وأن تصل إلى ماهيتها فذلك أساس معين في تكوين النظرية العامة في اللغة وفي تطورها.<sup>32</sup>

إن التطرق إلى قضية أقسام الكلام في اللغات أخذ قسطاً وافراً في مدارس لغوية حديثة مختلفة، وكل مدرسة عالجت ذلك بطرق مختلفة، إلا أن الاتجاه الحديث في تقسيم الكلام يجمع على ما يلي:<sup>33</sup>

— لا يجوز أن يقسم كلام لغة معينة إلى أجزاء بناء على تقسيم لغة أخرى، فعلماء العربية أقاموا تقسيمهم للكلام العربي بحسب ما جاء به علماء مدرسة الإسكندرية من قداماء اليونان (أي اسم وفعل وحرف).

— ليس من الضروري أن تتشابه أجزاء الكلام في لغة ما مع لغة أخرى، سواء من حيث عددها أو من حيث عددتها أو من حيث الكلمات التي تندرج تحتها، فكلمتا (قبل وبعده) في العربية تعتبران ظرفان بينما تعتبر مثيلاتها حروف جر في اللغة الإنجليزية.

- المصطلحات التقسيمية (الواصفة لأجزاء الكلام) ليست كلها مستعملة استعمالاً عادياً بين أصحاب اللغة، بل هي مصطلحات مستعملة في التحليل اللغوي، كما هو الحال في اللغة العربية من قبيل: المفعول لأجله والتميز، بل الواجب التصنيف بطريقة علمية وفق معايير محددة ولا يهم أن نستعمل تعابير المتقدمين أو المحدثين.

والناظر في هذه المعايير يجد أن علماء اللغة من العرب والغربيين استندوا إلى ثلاثة معايير، هي:<sup>34</sup> المعيار الأول: وهو المعنى، والمقصود بذلك علاقة الكلمة بالعالم الخارجي.

اللغوي في كل لغة من اللغات لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عما فيها من اسم وفعل وحرف، واقترحوا تقسيمات عديدة قد تتفق فيما بينها في وجوه وتختلف في وجوه.<sup>26</sup>

وإن كان بعض اللسانيين المحدثين يرون بمذهب المتقدمين، حيث يؤكد عبد الرحمن الحاج صالح أن التقسيم الثلاثي الذي جاء به النحاة العرب هو "أدق بكثير مما جاء به التقسيم اليوناني وأقرب إلى طبيعة اللغة ووظائفها، ولأول مرة في تاريخ العربية ظهر بهذا الصدد مفهوم هامان جداً: مفهوم الانتماء المشترك ومفهوم الموضوع."<sup>27</sup> والمقصود بذلك أن القسم الواحد من أقسام الكلام ينتمي إلى أكثر من قبيل، فتحديده يكون بحسب موضعه في الجملة أو في بنية الكلام، "ومثال ذلك: أسماء الاستفهام: أين ومتى وكيف، وغيرها. فهي تدل على معنى نحوي وتقع موقع الأسماء فهي عندهم أسماء ضارعت حروف المعاني."<sup>28</sup> ويذهب هذا المذهب عصام نور الدين، مستندا في ذلك على المبادئ الوصفية، حيث توصل إلى أن "يعرض عن تقسيم بعض المحدثين الكلمة إلى اسم وفعل واسم فعل وأداة وضمير.. وأن يثبت تقسيم القداماء الذي جعلوا الكلمة اسماً وفعلًا وحرفاً ليس غير..."<sup>29</sup>

و يرى فندريس " أنه لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفاً عاماً يقوم على خطة يبررها المنطق ولا يناقضها نحو اللغات الهامة، فأصناف الكلمات المختلفة التي تكلمنا عنها تتميز غالباً في كل لغة بدوال نسبة خاصة."<sup>30</sup> فهو بذلك لا ينفى الاعتماد على المنطق شريطة أن يتوافق مع اللغات الطبيعية، ويأخذ في الحسبان الاستعمال اللغوي الخاص بكل لغة معينة. ويقرّ في الآن نفسه عن صعوبة إيجاد تصنيف مُجدد، حيث يقول: "تبلغ الصعوبة في تصنيف أجزاء الكلم حداً يعوقنا حتى الآن عن الوصول إلى تصنيف مُرضٍ. وما زال نحونا التقليدي يعلمنا أن نقسمها إلى عشرة أقسام تبعاً

طاليس وأن نشهد في بحوثهم اللغوية من الأقيسة والاستنباط ما لا يمت لروح العربية بصلة ما.<sup>36</sup> ويدلل لذلك بالبحث الذي أنجزه إبراهيم بيومي مذكور الموسوم بـ ((منطق أرسطو والنحو العربي))، حيث يرى إبراهيم أنيس أن " لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص، ...ولكن هذا المنطق اللغوي بعيد كل البعد عن المنطق العقلي العام الذي يهدي التفكير الإنساني في كل البيئات فهو نظام للناس عامة، في حين أن المنطق اللغوي نظام خاص...ولكن ارتباط اللغة بالعقل الإنساني وتفكيره منذ نشأتها قد جعل بين اللغات البشرية قدرا مشتركا يمكن إرجاعه إلى الفكر الإنساني العام...ومثل هذا القدر المشترك هو الذي نستشف فيه الصلة بين اللغات والمنطق"<sup>37</sup> فهو يرى أن علاقة القرابة بين اللغة والعقل الإنساني هي التي أضفت على عمل النحاة هذا التأثير المنهجي، وإن كان غير مستساغ؛ لأن لكل نظام منطقا وتصورا ينفرد به عن غيره كما هو حال اللغات.

إن اتهام إبراهيم أنيس النحو العربي بأنه متأثر بالمنطق الأرسطي اتكاء على ما قدمه إبراهيم بيومي مذكور غير كاف بما يؤمن لمقولته التحري التام، كما أن فيه تجوّزا في القول، ذلك أن "أرسطو قسم الكلام نصّا إلى أربعة أقسام لكل منها كيانها الخاص به، ونستخلص من هذا أن النحاة العرب القدامى ما كان يمكنهم أبدا أن يأخذوا تقسيمهم الثلاثي من أرسطو لا من كتاب العبارة ولا من كتاب الشعر...هذا ولا يوجد في أي كتاب من كتبه أي نصّ صريح بثلاثية الأقسام."<sup>38</sup> أضف إلى ذلك أن تصور النحاة العرب للتقسيم الثلاثي مغاير تماما للاعتبارات المنطقية لأرسطو؛ فالاسم عند سيبويه هو المحدث عنه والفعل المحدث به فالاعتبار هنا لغوي بحت ولو اقتبسناه النحاة من المنطق اليوناني لما اقتبسوه مجردا من الإطار المنطقي الذي وضع فيه.<sup>39</sup> وإن كانت مسألة

المعيار الثاني: وهو الشكل أو المبنى من حيث قبول القسم المعين من أقسام الكلام الحركات أو الزوائد الدالة على حالة إعرابية أو معان صرفية أو نحوية مختلفة.

المعيار الثالث: فهو موضع الكلمة داخل التركيب، أي علاقتها بغيرها من الكلمات.

ويرى أحد الباحثين المعاصرين أن علماء الصرف القدماء حاولوا تعيين علامات للاسم بالعودة إلى معايير معجمية كالاسم يصغر وينسب إليه، ونحوية مثل: الاسم يصلح أن يكون منادى أو مجرورا، وصرفية مثل: الاسم ينون أو يبدأ بـ ((أل)) التعريف "فاستمدوا تارة معايير من علم النحو لا من علمهم الصرفي وتكلموا عن علامات صرفية ملتبس في أمرها بينما كانت الضرورة تدعو إلى إيجاد معايير صرفية شكلية"<sup>35</sup>

ونظرا لتأثر اللسانيين العرب المحدثين بالبحث اللساني الحديث، فقد اتجهوا نحو محاولة إعادة تصنيف وترتيب أقسام الكلم العربي، ومن بينها التقسيم الرباعي لإبراهيم أنيس.

ثالثا: التقسيم الرباعي عند إبراهيم أنيس (تحليل ومراجعة):

1. في نقد التقسيم الثلاثي: ينتقد إبراهيم أنيس التقسيم الثلاثي للكلام العربي (اسم وفعل وحرف)، في جملة من العناصر المنهجية، هي: (أ) اعتماد المنطق اليوناني دون الاستقراء اللغوي:

يرى إبراهيم أنيس أن هذا التقسيم منطقي يشابه تقسيم المناطق والفلاسفة اليونانيين (اسم وفعل وأداة)، فمنطق اليونان أمهر المفكرين على اختلافهم وصارت اللغة توضع في القوالب التي وضعها أرسطو، يقول: "لذلك لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة المنطق الأرسطي

الاسمية؟ باستعمال الأفعال الناسخة.<sup>42</sup> وهذا يدل على أن مقولة الزمن تتمظهر في أشكال ودلالات مختلفة، فالزمن في الفعل مرتبط بأصل الوضع في صيغته الصرفية في حين أن دلالة الظروف على الزمن دلالة قاموسية، وبهذا فالزمن في الفعل ألصق منه في الظروف.

تخصيصُ الزمن بصيغة الفعل: انتقدهم في ربطهم فكرة الزمنية بصيغ الأفعال، وهذا - حسبه- أمر لا تبرره استعمالات اللغة ولا تؤيده، فهو يخالف التحديد السابق الذي وضعه النحاة بالنسبة إلى زمنية الفعل بالوضع، يقول: " رأينا أن النحاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن، وإن حاولوا تأويل هذا وتخريجه في جدل عقيم لا طائل تحته".<sup>43</sup> وقد مثل لهذه المسألة بكثير من الاستعمالات اللغوية التي تؤيد ما ذهب إليه، كقوله: " فقول النحاة إن مثل الفعل ((أتى)) يعبر عن الزمن الماضي، أمر لا تحتمله النصوص العربية وتأباه أساليب اللغة، وما أحرانا إذن أن نفصل بين الفكرة الزمنية وبين تخصيصها بصيغة من صيغ الفعل،... ولكل فعل ظروفه في الاستعمال اللغوي فقد جاء في القرآن الكريم ما يربو على 400 من الآيات اشتملت كل منها على الفعل ((كان)) وهو ما يعده النحاة معبرا عن الزمن الماضي غير أننا لا نكاد نلاحظ بوضوح معنى الماضي في الفعل ((كان)) إلا في عدد قليل من تلك الآيات.<sup>44</sup>

ويُمثل لذلك أيضا بتخصيص النحاة فعل الأمر بزمن الحال إذ " لا نستطيع أن نتصور اختصاصه بمثل هذا الزمن إنما نلمح فيه غالبا المستقبل القريب أو البعيد ففي قوله تعالى بأمر موسى وأخاه: (( اذها إلى فرعون إنه طغى)) لا نستطيع أن نتصور أن حدث الذهاب إلى فرعون

تأثر النحاة بالمنطق لم تنشأ مع نمو الفكر النحو بل مع النحاة المتأخرين كابن السراج ومن بعده. كما أن تقسيم الكلمات استنادا إلى معايير منطقية لا يناقضها النظام اللغوي أمر مقبول، يقول فندريس: " لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفا عاما يقوم على خطة يبررها المنطق ولا يناقضها نحو اللغات الهامة. فأنواع الكلمات المختلفة... تتميز غالبا في كل لغة بدوال نسبة خاصة بها"<sup>40</sup> وهذا ما أقره النحاة العرب، إذ ذكرنا سلفا أنهم اعتمدوا في تقسيمهم للكلام العربي على أسس لغوية (شكلية ومعنوية وتركيبية) عمادها الاستقراء، ثم عللوا لهذه التجزئة الثلاثية بالمنطق والعقل.

ب) عدم شمولية الحدود: ينتقد التقسيم الثلاثي في كونه لا يضع حدودا شاملة مانعة لهذه الأقسام، من ذلك:

- دلالة بعض الأسماء على الزمن: عدهم كلمتي (( اليوم، والليل )) والمصادر وأسماء الفاعلين، وهلم جرا في حدود الأسماء مع تعيينهم الاسم بأن الزمن ليس جزءا منه. ولقد تنبه النحاة إلى هذه القضية فأضافوا قيد((الوضع)) في حد الاسم، فقالوا: " فالاسم كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن في الوضع بزمن من الأزمنة الثلاثة، نحو: كتاب، باب... والفعل كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن في الوضع بأحد الأزمنة الثلاثة".<sup>41</sup> ويوافق هذا ما ذهب إليه من المحدثين (محمد أيوب) من " أن الدلالة على الزمن في الجملة الفعلية تؤدي بصيغة الفعل نفسها كما تؤدي باستعمال بعض الكلمات التي تدل على الزمن دلالة قاموسية مثل ((أمس)) و((اليوم)) و((الآن)).. إلخ. أما الجملة الاسمية فإنها قد تكون مكونة من ركنين لا يتصل أي منهما بالدلالة الزمنية... كيف نعبر إذن عن الزمن في الجملة

التاريخ، ومختلف الدواوين الشعرية، وكتب المجموعات الأدب واللغة، وكتب الأمثال<sup>50</sup> وعليه، فإن الصيغة تدل على مطلق الزمن (الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل)، أما السياق فإن له دورا فاعلا في تغيير هذا الزمن المطلق وتعيينه.

فنحن بذلك، لا نخالف هذا التقسيم الزمني السباعي، وإنما نذهب إلى تخطئة إبراهيم أنيس الذي رأى أن لا علاقة بين الصيغة ودلالة الفعل على الزمن هذا " إن كان الهدف مجرد إبراز وقوع الحدث في الوقت المطلق على أي قسم من الثلاثة. ففي أمثلة مثل: المؤذن يرفع النداء، نحن نعني في المقام الأول بمجرد إبراز الحدث الذي يقع من المؤذن في هذه اللحظة الحالية، ولا نعني بأي مظهر من مظاهر الحدث الأخرى كاستمرار الحدث من مدة أو تمامه أو نقصانه أو ما شابه ذلك."<sup>51</sup>

وإلى هذا ذهب تمام حسان حين فرّق بين الزمن الصرفي الذي أساسه الصيغة أو الشكل وبين الزمن النحوي الذي عماده السياق أو الوظيفية النحوية، حيث يقول: "وأما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق."<sup>52</sup> وقد تنبه لغويونا المتقدمون ما للسياق من تأثير على الدلالة الزمنية للصيغ الفعلية البسيطة، من ذلك أن ابن فارس خصّص بابا سمّاه ((باب الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل ولفظ المستقبل وهو ماض))، حيث يقول: "قال الله جل ثناؤه: ((أتى أمر الله)) أي يأتي ويعيء بلفظ المستقبل وهو في المعنى ماض. قال الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

فمضيت عنه، وقلت: لا يعنيني.

فقال: أمر، ثم قال: مضيت... وفي كتاب الله جل ثناؤه ((فلم تقتلون أنبياء الله)) وقال: ((واتبعوا ما تتلوا الشياطين)) أي: ما تلت...<sup>53</sup> وإن وافق هذا التقسيم الزمني واقع اللغة العربية فإن إبراهيم أنيس لم يبيّن الأساس الذي بُني عليه، كما فعل

قد تم في زمن التكلم كما يقول النحاة.<sup>45</sup> وإن لم يقر إبراهيم أنيس بالقول أو الحل الذي يراه مناسباً كبديل لربط فكرة الزمنية بصيغة الفعل عند النحاة، إلا أننا نستشف أنه يرتضي التقسيم السباعي في هذا النص: "ونحن حين نفكر تفكيراً منطقياً في تلك الفكرة الزمنية ندرك أن الماضي يلتقي بالمستقبل عند ذلك الزمن الذي نسميه الحاضر كما ندرك أن الزمن الحاضر لا يعدو أن يكون نقطة اتصال ليس من السهل تحديد مداها. وأن كلمة مثل (( الآن )) كلمة غامضة عسيرة التحديد...ومن هنا نشأ ذلك التقسيم الزمني المسمى بالتقسيم السباعي عند كثير من المحدثين قبل الماضي- الماضي- بعد الماضي - الحاضر- قبل المستقبل-المستقبل- بعد المستقبل. وقد شهدنا بعض اللغات تحرص على التعبير بالأساليب والصيغ عن معظم تلك الأزمنة في هذا التقسيم كاللاتينية والإغريقية كثير من فروع الفصيحة الهندية- الأوروبية."<sup>46</sup> ويحسن أن نشير أن هذا التقسيم ذكره وليم رايت في مؤلفه (Grammar of Arabic the Arabic language)<sup>47</sup>

وهذا التقسيم السباعي الذي يعتمد في "دراسة الدلالة الزمنية للصيغ والتراكيب في ضوء السياق اللغوي، أظهر حدّ الثراء الزمني للعربية ليصبح سبعة أقسام بدلا من ثلاثة أقسام (الماضي والحاضر والمستقبل)<sup>48</sup> فاللغات تشترك في الأوقات الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) وهذه الأوقات أو الأزمنة الثلاثة يعبر بها عن طريق الصيغ الفعلية البسيطة، أما الأزمنة فيما عدا الماضي والمضارع والمستقبل فمناطقها الاستعمال اللغوي لكل لغة.<sup>49</sup> وقد بيّن الباحث محمد رجب الوزير صحّة وجود هذا التقسيم الزمني السباعي في اللغة العربية من خلال تتبع الواقع أو الاستعمال اللغوي في القرآن الكريم وكتب الحديث كصحیح البخاري، وكتب التفسير، وكتب المغازي، والسيرة النبوية لابن هشام، وكتب



فالنحاة لم يجردوا الحرف من المعنى بل تمظهر المعنى في الحرف غيره في الأسماء والأفعال، ويوضح عبد الرحمن الحاج صالح ذلك بصورة أدق بقوله: "يريد سيبويه من المعنى هنا، لا المعنى المطلق أي ما يدل عليه اللفظ من مدلول أيا كان بل المدلول النحوي فقط. ويختلف بذلك عن المدلول الذي يختص به الاسم والفعل (وهما المسى والحدث) فهذا الحرف يدل على النكرة أو المعرفة أو الاستفهام... فالمعنى الذي يجيء له هذا الحرف عند سيبويه هو من هذا القبيل ولا يجيء إلا له".<sup>56</sup> وأما بالنسبة إلى ما يستعمل من الأفعال والحروف استعمال الحروف فقد تأتي بعض الأسماء وبعض الأفعال للدلالة على معنى من معاني النحو أي على ما يدل عليه هذا الحرف كأسماء الاستفهام فهي أسماء لأنها تقع موقع الاسم، غير أن لها دور الحرف بدلالتها على معانيه النحوية والأفعال الناسخة أيضا لها دور حروف المعاني.<sup>57</sup>

2- التقسيم الرباعي، المنهج والتصنيف: وفي سبيل تجاوز التقسيم التقليدي في هفواته المنهجية وتصنيفاته المقولية يقترح إبراهيم أنيس منهجا لسانيا لتحديد أجزاء الكلام العربي، حيث يجب النظر في طبيعة الكلام العربي على أساس من مرتكزات ثلاثة، وهي: المعنى، والصيغة، ووظيفة الكلام. ويجب أن نأخذ بها معا، فلا نكتفي بأساس واحد دون الآخر لما ينجر عنه من سوء في التقسيم.

من ذلك أن مراعاة المعنى منفردا قد يؤدي بنا إلى عدّ بعض الأوصاف، نحو: قائم، وسامع، ومذيع أسماء وأفعالا في آن واحد، واعتبار الصيغة وحدها يلبس علينا الأمر حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت على وزن الفعل، نحو: أحمد، ويزيد، وأخضر إلخ. كما أن وظيفة الكلام لا تكفي وحدها للترقية بين الفعل والاسم فقد نجد اسما وُظف في الكلام توظيف

ذلك في تقسيمه للكلام العربي. كما أنه لا يفرق بين الزمن كمقولة صرفية وبين الزمن في تغيره سياقيا فالفعل الماضي يدل على الزمن الماضي مطلقا ما لم يرد في سياق نحوي يغير من زمنيته، وهنا نصبح أمام زمن نحوي يخرج عن مجال الصيغة الصرفية. ويبين تمام حسان، أن "الفرق بين ما يدلّ عليه ظرف الزمان وبين الزمن الذي في الفعل هو: الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن، الزمن في الفعل مضي أو حالية أو استقبال، ولكنه في الظرف كناية عن زمان اقتران حدثين. والفرق بين الزمن في الصفة وزمان الظرف أن زمان الظرف معنى للظرف وهو مفرد وأن زمن الصفة وظيفه لها في السياق دون الإفراد؛ لأن معناها وهي مفردة هو - كما سبق - الدلالة على موصوف بالحدث، أما الأسماء فليس الزمن جزءا من دلالتها وإذا دل بعضها على زمانه فإنه يدل عليه عن طريق التسمية. فالزمن هو مسى الاسم كالليل والنهار لتسمية الوقتين المذكورين أو عن طريق معاملته الظرف مثل ليلا ونهارا حين يكون الوقتان وعاء لحدث ما".<sup>54</sup>

-خلو الحرف من المعنى: يجرد النحاة العرب الحروف من المعاني وينسبونها إلى الأسماء والأفعال، فلما عثروا على شواهد على عكس ما أقروه أخذوا يتأولون فقالوا إن من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء في بعض الأحيان، لكن يلفت الانتباه إلى أن تحديدهم انطلق من معيار (أصل الوضع)، إذ الحروف مجردة من المعاني إلا إذا دخلت في سياق لغوي ما، ولعل ذلك راجع لصعوبة تحديد الفروقات بين أقسام الكلام حين وظيفتها واستعمالها، فالذي يميز الحرف عن الاسم ليس المعنى المفهوم بل المظهر الذي يكون عليه المعنى واستعمال الاسم ينتقي معنى الابتداء الذي يحققه الحرف وهو مفهوم ملحوظ بالقصد وبالذات ومعنى الحرف ملحوظ بالتبعية وليس مقصودا بذاته".<sup>55</sup>

فإنسان لا يكون إنسان إلا إذا تكون من لحم ودم، وأن ينطق، وأن يفكر، ...على غير الصفات لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة فالكبير هو ضد الصغير لا غير.<sup>62</sup> كما أن الصفة قد تلتبس بالاسم فلا يفرق بينهما من ناحية المعنى والصيغة إلا بالسياق اللغوي، ومثال ذلك الجملتان الآتيتان: (( وكان التميميون الجنود في طليعة القبيلة...)) و(( الجنود التميميون على ميسرة الجيش)) فكلمة ((الجنود)) واحدة لم تتغير في صيغتها وفي معناها إلا أنها في الأولى صفة وفي الثانية اسم.<sup>63</sup> كما أن الصفة تتميز عن الاسم في اللغة العربية في كون الصفة لا تتقدم على الموصوف، وتمييز التذكير والتأنيث في الصفات بعلامات مشهورة أكثر مما هو حاصل في أسماء الذوات، فالصفة أوثق اتصالاً بالاسم ولكنها تتميز عنه بسمات معينة سبق ذكرها.<sup>64</sup>

(2) الضمير: وهو القسم الثاني من أجزاء الكلام، ويتكون من ألفاظ صغيرة البنية تستعيز بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة<sup>65</sup> ويندرج تحتها الأنواع التالية:

الضمائر: وهي الضمائر المعروفة عند النحاة بهذا الاسم، مثل: أنا، أنت، هو.. إلخ. وشرط استعمال الضمير أن يسبق باسم ظاهر معروف لدى المتكلم والسامع. وينتقد النحاة في عدهم الضمائر أعرف المعارف، ودليله أن "ضمائر الغيبة ألفاظ مهمة توقع في اللبس وتحتاج إلى بيان ولا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة بل حتى ضمائر التكلم التي ظنوا أنها من الوضوح والجلاء بحيث لا تحتاج إلى بيان أو تعريف، تبرهن استعمالات اللغوة على أنها لا تكاد تزيد وضوحاً عن غيرها من الأسماء الأخرى."<sup>66</sup> ويضيف قائلاً: "ويكفي أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا

الأفعال والأوصاف<sup>58</sup> ونتج عن هذا المنهج تقسيم الكلام العربي على النحو الآتي:

- (1) الاسم: وينقسم ثلاثة أقسام هي:
  - (ت) الاسم العام: وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي وسمته في أن يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفات متفقة بين هذه الأفراد، مثل: شجرة، كتاب، إنسان، مدينة.. إلخ.
  - (ث) العلم: إذا كان يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها ويطلق من قبيل الصدفة كما هو عند المناطقة ومعظم النحاة، ومعنى ذلك عندهم أن ليس بين من يسمون ((بأحمد)) مثلاً، صفة أو أكثر من الصفات المشتركة من أجلها أطلق هذا ((العلم)) عليهم.<sup>59</sup> فإن إبراهيم أنيس يرى أن الناس يختارون أسماء لأبنائهم لأن هذه الأسماء ترتبط في أذهانهم بمجموعة من الصفات فليس هذا من قبيل الصدفة، كما أن الفرق بين العلم وغيره من أسماء اللغة في درجة المفهوم ونسبة الشيوخ،<sup>60</sup> ومعنى ذلك أن اسم العلم يختلف مفهومه والصفة الخاصة به من فرد إلى آخر، ومن مجموعة لغوية إلى أخرى، فالساقية في ذهن القروي أوضح منها في ذهن سكان الحاضرة. فلفظ تفاح مثلاً، لا يرتبط معناه بحروفه، وإنما يكتسب مفهومه من تجارب الناس واستعمالاتهم له في مواقف حياتهم اليومية. فهي عرضة للتغير والتطور.<sup>61</sup>
  - (ث) الصفة: ويقصد بها المفهوم التقليدي الذي يعرف أيضاً بالنعته، نحو: كبير، وأحمر وغيرهما. ويوضح إبراهيم أنيس الارتباط بين الأسماء التي تعرف باسم الذات عند المناطقة، مثل: حيوان، وإنسان إلخ وبين الصفات عند النحاة أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما ينطبق عليه اسم الذات، واسم الذات أكثر تعقيداً من الصفات لأنه يرتبط بمجموعة من الصفات،

4) الأداة: وتتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، وهو ما يعرف عند النحاة بالحرف كحروف الجر أو النفي أو الاستفهام أو التعجب أو الظروف الزمانية والمكانية مثل: فوق وتحت وقبل وبعد، ونحو ذلك.<sup>72</sup> فالجديد هنا أنه يضيف الظروف إلى قائمة الحروف، وإن كانت تعتبر عند النحاة ضمن جدول الأسماء.

2. التقسيم الرباعي، مراجعة: إنه وبعد عرضنا للتقسيم الذي ارتضاه إبراهيم أنيس ومنهجه في ذلك، نسجل الملاحظات التالية:

ارتكز إبراهيم أنيس في منهجه التصنيفي على أسس شكلية متمثلة في الصيغة ووظيفية متمثلة في المعنى وعلى وظيفية اللفظ في الكلام. ولقد انتقد فاضل مصطفى الساق منهجه قائلاً: "كان مصيباً في جعل الصيغة أساساً من أسس التفريق بين أجزاء الكلام... إلا أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد في عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى ينبغي أن تراعى في التفريق كالعلامة الإعرابية والرتبة وغيرها."<sup>73</sup> وهذا قول سليم، فعالم اللغة الأمريكي (ساير) صنف الأسماء والأفعال في وصفه للغة (النوتكا) بواسطة جملة من العلامات الشكلية كالزيادة ونظام السوابق واللواحق والدواخل.<sup>74</sup>

غير أن إبراهيم أنيس وظّف علامة شكلية أخرى حين أبقى على العلامات التي لجأ إليها النحاة في تمييز الفعل، نحو: سوف والسين وقد وغيرها. كما ذكر قرينة الرتبة حينما تحدث عن الاختلافات بين الاسم والصفة<sup>75</sup> وإن لم يصرح بذلك بداية، وربما قصد بمفهوم الصيغة الناحية الشكلية عامة، وهذا التخرّج من باب أنه لم يفرد الكلام عن الأسس التي اعتمدها بل اكتفى بذكرها فقط. كما أنه يؤخذ في عدم تقيده بالشرط الذي وضعه أساساً في تطبيق منهجه، وهو أنه يجب مراعاة الأسس الثلاثة مجتمعة، ففي تمييزه للفعل نفي ربط النحاة الفعل بفكرة الزمنية التي لا

فيما بينهم على قدر ما في الضمائر من معرفة كذلك يكفيننا أنهم هم أنفسهم الذين قرروا أن من أغراض استعمال الضمائر في اللغة الرغبة في التعمية والإبهام.<sup>67</sup>

— أَلْفَاظُ الْإِشَارَةِ: مثل: هذا، تلك، هؤلاء،... إلخ وهي مثل الضمائر يستعاض بها عن أسماء ظاهرة، وقد توضع جنباً إلى جنب مع تلك الأسماء الظاهرة. ويرى أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة ربط تبرره حركات الناس أثناء كلامهم. فقولنا ((هذا الكتاب)) فكأننا قلنا ((الكتاب الكتاب)) فقام اسم الإشارة مقام الاسم الظاهر. وقد خصت اللغة أَلْفَاظُ الْإِشَارَةِ باستعمالات تختلف عن استعمالات الضمائر مما يبرر جعلها قسماً خاصاً.<sup>68</sup>

— الْمُوصُولَات: وذلك نحو: الذي، والتي، والذين، حيث تربط بين الجمل ويستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة. نحو قولك لصديقك: ((اشترت البيت الذي رأيناه معا في الأسبوع الماضي)) مقارنة مع الجملة العامة الآتية: ((اشترت البيت، البيت إياه شرفناه ويا بعض)). رغم أن الأسماء الموصولة لها استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي.<sup>69</sup>

— الْعِدَد: مثل: ثلاثة، أربعة،... وهي كذلك أَلْفَاظُ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة فقولك: ((ثلاثة رجال)) يغنيك عن قول: ((رجل ورجل ورجل)). فالضمير وأنواعه "هي من العناصر اللغوية القديمة التي يستعين بها اللغوي في مقارناته، ويستدل بها عادة على ما تنتهي إليه اللغة من فصيلة لغوية لأنها في غالب الأحيان عصبية على التطور والتغير."<sup>70</sup>

3) الْفِعْل: ينتقد إبراهيم أنيس ربط النحاة الفعل بالحدث والزمن، ويُبقي على العلامات التي لجأ إليها النحاة في تمييز الفعل مثل: سوف والسين وقد.<sup>71</sup>

أما فيما يخص التقسيم الذي ارتضاه فإن تحديده للاسم يعتمد على ((درجة المفهوم ونسبة الشيع)) وترتبط درجة المفهوم بتعالقها مع مفهوم الصفة، وإن خالف مصطفى فاضل الساق إبراهيم أنيس عدّه الصفة اسماً؛ لأنّ "الاسم ما يدل على مطلق المسى فإن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدل الأفعال، وهي لذلك تختلف عن الأسماء والأفعال".<sup>79</sup> إلا أن الصفة حسب إبراهيم أنيس مكون أساسي في دلالة الاسم العام واسم العلم؛ لأنهما مرتبطان بمجموعة من الصفات المشتركة القابضة في أذهان المتكلمين، كما أن هذه الصفات قد تتحول إلى أسماء من قبيل: كريم، وجميل... حيث يفرق بين العلم والصفة في هذه الحالة السياق اللغوي والترتبة، حيث يقول: "ومن الاستعمالات اللغوية التي تيسر التمييز بين الاسم والصفة في اللغة العربية ما نعرفه من وضع الصفة بالنسبة للموصوف".<sup>80</sup> فهو يقرب باختلافها عن الأسماء والأفعال إلا أنها أقرب إلى الأسماء. ويبدو أن إبراهيم أنيس متأثر بما أقره فندريس من أن الصفة "لا يمكن تمييزها من الاسم تمييزاً واضحاً؛... فالاسم والصفة يتبادلان الدور في كل اللغات، ولذلك لم يكن بينهما حد فاصل من الوجهة النحوية".<sup>81</sup> وإن كان فندريس يرى أنه لا يمكن التمييز بينهما نحويًا في حين أن إبراهيم أنيس يفرق بينهما من الناحية التركيبية. والظاهر أن سبب عدّه الصفة اسماً دون إفراده لها بقسم خاص على الرغم من أنه فرق بينهما تركيبياً راجع إلى أنه اشترط تعاور المعايير الثلاثة مجتمعة.

والحق أن هذه الفروق لم تغب عن أذهان المتقدمين، من ذلك ما ذكره السيوطي في باب (الاسم أخف من الصفة) من فوارق شكلية صرفية، فصيغة الصفة أثقل من صيغة الاسم

علاقة لها بصيغة الفعل، فنفي هذه العلامة الشكلية وأبقى على العلامات الشكلية التي أوردتها النحاة وربطه بفكرة الحدث لأن المصدر يدل على الحدث أيضاً، ونفيه لهذه الفكرة نفي لأساس المعنى، وبقي أمامه الأساس الثالث وهو وظيفة اللفظ في الكلام، إلا أنه لم يراعه في تحديده للفاعل. وهذه العلامات الشكلية التي جاء بها النحاة لا تكفي وحدها لتحديد الفعل.

ويعترض إبراهيم أنيس على تحديد النحاة للاسم بأنه ما دل على معنى وليس الزمن جزءاً منه، والمصدر ضمن جدول الأسماء وإن دل على زمن، وفي هذا يجيبنا السيرافي: "وتوهم بعض الناس أن ((مضرب الشول)) وما جرى مجراه قد دل على الضراب وعلى الزمان الذي يقع فيه، وأراد بذلك إفساد ما ذكرناه من حدّ الفعل بدلالته على الحدث والزمان، وقد وهم فيما وهم؛ لأنّ الذي أردناه من الدلالة على الزمان وهو ما يدل عليه الفعل بلفظه من زمان ماضٍ أو غير ماضٍ، كقولك: ((قام، ويقوم))، و((مضرب)) اسم للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب كقولنا: مشى، ومصيف..."<sup>76</sup> فالزمن في الفعل مقولة بالوضع، بدلالته في أصله على الزمنية على غير الاسم. ويضيف مصطفى فاضل الساق "المصدر وإن دل على حدث كما يدل الفعل - إلا أن دلالاته على الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه، بل دلالاته على الزمن دلالة إلزامية، ناتجة من أن المصدر يدل على حدث والحدث لا يكون إلا في زمن، وأن هذا الزمن عام لا يتخصص بمعنى أو حال أو استقبال كما هو الحال في زمن الفعل".<sup>77</sup> وإلى هذا ذهب إبراهيم السامرائي "فكل منهما دال على حدث، غير أن الفعل زمانه مقيد معين والمصدر لا يستفيد الزمان إلا في حال إعماله كما هو معروف".<sup>78</sup> فالمصدر زمنه سياقي نحوي والفعل زمانه صيغي صرفي.

الحرفي في تقسيم الكلام العربي للاختلاف بينهما، فعموم تقسيمه يوحي بأنه لا يفرق بينهما ذلك أن الموصول الحرفي إذا راعينا الأساس الثالث (وظيفته في الكلام) يصح وقوع المصدر موقعه، نحو: عجبت من أن قام زيد، والتقدير: عجبت من قيام زيد على خلاف الموصول الاسمي، كما لا يستعاض به كما هو الأمر مع الموصول الاسمي.

وجعل إبراهيم أنيس الأداة آخر قسم من أقسام الكلام، حيث يضم كل ما عدا الأقسام السابقة، والتي منها الظروف الزمانية والمكانية، ويمثل هذا رأى تمام حسان فالظروف مبان غير متصرفة فهي أقرب إلى الضمائر والأدوات، وهي نوعان: ظرف زمان (إذ، إذا، إذًا، لما، أيان، متى)، وظرف مكان (أين، أنى، حيث).<sup>86</sup> ولعل مسوغ ذلك، فيما يظهر لي، أن الظروف تشابه حرف الجر ((في)) إذ تأتي على معناه. ومما يلاحظ على تقسيم إبراهيم أنيس أنه "لم يجعل المصدر أو اسم المعنى قسما مستقلا من أقسام الكلمة، فإنه لم يدرجه تحت الاسم لأنه ما ذكره من أنواع الاسم الثلاثة يعد من قبيل اسم الذات، وبذلك يكون قد أهمل أحد نوعي الاسم، وهما: اسم العين واسم المعنى."<sup>87</sup> على الرغم من أنه انتقد النحاة في عدّهم المصدر ضمن الأسماء، والظاهر من تقسيمه، وإن لم يصرح بذلك، أن المصادر تدرج تحت قسم الأداة؛ لأنه ذكر أن هذا القسم يضم كل ما لم يذكر في الأقسام الأخرى، غير أن الأداة وظيفتها التعليق على عكس المصادر التي تقع مواقع تركيبية مختلفة مما يعني أنها قد تكون ركن إسناد. فالأدوات ليس لها معنى معجمي في ذاتها، وإنما تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق وهو معنى الربط والدلالة على العلاقة بين مكونات التركيب الجملي.

خاتمة: وبعد هذا العرض نقف عند جملة من النتائج التي يمكن تعميمها على النحو الآتي:

بالاشتقاق والحاجة إلى الموصوف وتحمل الضمير، وتحرك العين في جمع الإناث في الاسم وسكونها في الصفة غالبا.<sup>82</sup> وما أقره ابن يعيش من فوارق بين الاسم والصفة من حيث الشكل والمعنى، فالصفة معنى كأحمر تدل على الذات والصفة، والاسم يدل على مسمى فقط، والاسم لفظا ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل، نحو: رجل، وفرس، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل، نحو: كضارب ومضروب، وأحمر وأصفر.<sup>83</sup> ولكن هدفهم كان منصبا نحو إيجاد تقسيم يتميز بالشمولية والاقتصاد ليسهل فهمه وتعلمه.

وقد أفرد إبراهيم أنيس الضمير بقسم خاص به، وهذا رأى نراه سديدا؛ لأن الضمائر تختص باستعمالات لغوية تختلف كثيرا عن الأسماء والصفات والأفعال إلا أنه أدخل ضمنها العدد؛ لأنها تتفق معها في مبدأ الاستعاضة " إلا أن الضمائر تتصف بسمات شكلية ووظيفية لا تتصف بها ألفاظ العدد، أهمها:<sup>84</sup>

- الضمائر مبنية وألفاظ العدد معرفة غالبا.
- الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية على غير ألفاظ العدد التي لا تتجرد منها كصيغة الأعداد على صيغة (فاعل).
- الضمائر لا تقبل علامات الأسماء، بينما تقبل الأعداد هذه العلامات.
- الضمائر تدل على مطلق الحضور أو الغيبة، بينما لا تدل الأعداد على ذلك.
- الضمائر لا تقع موقع المضاف بينما تقع الأعداد هذا الموقع. لذلك كان الأولى أن تدرج الأعداد في قائمة الأسماء.

ويبدولي أنه إذا طبقنا المعيار الشكلي الصرفي فإنه يمكن أن نصنف الضمير ضمن جنس الحرف، إذ يشتركان في كونهما ليس لهما أصل اشتقاقي. كما أدرج في قسم الضمائر الموصولات، إلا أنه لم يفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي.<sup>85</sup> إذ يجب بيان موقع كل من الموصول الاسمي والموصول

1. اعتمد النحاة العرب على منهجية ذات أسس ومعايير محددة في الشكل والمعنى والتركيب، وهذا لا يختلف عما استند إليه البحث اللساني الحديث في دراسة أقسام الكلام في مختلف اللغات الطبيعية.
  2. بينا أن النحاة العرب قد تنهوا إلى كثير من الانتقادات التي وجهها إليهم اللسانيون المحدثون.
  3. التقسيم الرباعي الذي اقترحه إبراهيم أنيس لا يخلو من هفوات منهجية، من ذلك أنه اشترط تفاعل الأسس الشكلية المعنوية والتركيبية في تحديد المقولات الكلمية غير أنه لا يطبقها مجتمعة، ومن غير الممكن البت بإجرائية هذا الشرط.
  4. ينتقد إبراهيم أنيس التقسيم الثلاثي للنحاة العرب بانتقادات لا تتصف بالتحري الدقيق والشامل، فهي أقرب إلى الملاحظات العابرة منها إلى الانتقادات العلمية المؤسسة، من ذلك طعنه في هذا التقسيم بأنه متأثر بالمنطق الأرسطي اعتمادا على ما رآه باحث آخر، دون أن يولي هذه القضية مزيدا من التحري والتثبت.
  5. تقسيم الكلام في كل اللغات يفرض تحديد أسس لغوية دون أن يتم الاصطلاح على أسس محددة بعينها الأمر الذي جعل أي تقسيم قابلا لإعادة النظر؛ فالأسس التركيبية منها الإسناد والترتبة النحوية، والوظيفة الإعرابية. إلخ. والأسس الشكلية منها الصيغة، والأصل الاشتقائي، واللواصق وغيرها. ما جر إلى تعدد أوصاف الكلام باختلاف المعايير المعتمدة.
- ثبت المصادر والمراجع:
1. إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م.
  2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.
  3. أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1997م.
  4. أحمد محمد عبد الراضي، استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2007م.
  5. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط3، دار الفكر، دمشق، 2008م.
  6. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، 1994م.
  7. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، تع: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
  8. جمال الدين ابن هشام، شرح شذور الذهب، بركات يوسف هبود، ط1، دار الفكر، بيروت (لبنان)، 2005م.
  9. الحسن السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، تع: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
  10. عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ط3، دار المعارف، مصر، 1974م.
  11. عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ط1، مكتبة علاء الدين، صفاقس (تونس)، 2004م.
  12. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.
  13. عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تع: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979م.
  14. عبد الله ابن الخشاب، المرتجل، تع: علي حيدر، دمشق، 1972م.
  15. عبد الله البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تع: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، دس ن.
  16. عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت (لبنان)، 2006م.
  17. عصام نور الدين، المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث)، ط1، دار الشركة العالمية للكتاب، 1988م.

20. فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م.
21. محمد المبرد، المقتضب، ج4، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.

#### الهوامش:

- 19 أحمد ابن فارس، الصحاحي، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1997م، ص50.
- 20 عبد الرحمن الزجاجي، المصدر السابق، ص51.
- 21 عبد الله البطليوسي، المصدر السابق، ص60.
- 22 ينظر: عبد الرحمن الزجاجي، المصدر السابق، ص50.
- 23 عبد الله البطليوسي، المصدر السابق، ص60.
- 24 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م، ص279.
- 25 أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط3، دار الفكر، دمشق، 2008م، ص208.
- 26 عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت (لبنان)، 2006م، ص150.
- 27 عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص74.
- 28 عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص74.
- 29 عصام نور الدين، المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث)، ط1، دار الشركة العالمية للكتاب، 1988م، ص84.
- 30 فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م، ص178.
- 31 فندريس، المصدر نفسه، ص155.
- 32 محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، د س ن، ص233.
- 33 نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة)، الكويت، 1978م، ص232-231-230.
- 34 ينظر: نايف خرما، المرجع السابق، ص230.
- 35 عصام نور الدين، المرجع السابق، ص84.
- 36 إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص134.
- 37 إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص138.
- 38 عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص51.

18. عمرو بن عثمان سيويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
19. فاضل مصطفى الساق، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.

- 1 عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979م، ص41.
- 2 جمال الدين ابن هشام، شرح شذور الذهب، بركات يوسف هبود، ط1، دار الفكر، بيروت (لبنان)، 2005م، ص26.
- 3 عبد الرحمن الزجاجي، المصدر السابق، ص42.
- 4 جمال الدين ابن هشام، المصدر السابق، ص27.
- 5 جمال الدين ابن هشام، المصدر نفسه، ص27.
- 6 عبد الله ابن الخشاب، المرتجل، تح: علي حيدر، دمشق، 1972، ص05.
- 7 عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ط1، مكتبة علاء الدين، صفاقس (تونس)، 2004م ص38-39.
- 8 سيويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ص12.
- 9 عبد الحميد عبد الواحد، المرجع السابق، ص48.
- 10 عبد الرحمن الزجاجي، المرجع السابق، ص48.
- 11 عبد الله ابن الخشاب، المرجع السابق، ص12-13.
- 12 عبد الرحمن الزجاجي، المرجع السابق، ص49-50.
- 13 عبد الرحمن الزجاجي، المرجع نفسه، ص48.
- 14 عبد الله البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، د س ن، ص59-60.
- 15 عبد الله ابن الخشاب، المصدر السابق، ص25.
- 16 محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، دار الطلائع، القاهرة، 2009م، ص26-27.
- 17 عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ط3، دار المعارف، مصر، 1974م، ص142.
- 18 محمد المبرد، المقتضب، ج4، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م، ص141.

- 63 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 289.
- 64 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 290.
- 65 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 290.
- 66 إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 291.
- 67 إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 68 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 291-292.
- 69 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 292.
- 70 إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 293.
- 71 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 72 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 294.
- 73 فاضل مصطفى الساق، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ص 119.
- 74 المنصف عاشور، المرجع السابق، ص 28.
- 75 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص 290.
- 76 الحسن السيرافي، شرح كتاب سيويه، ج 1، تح: رمضان عبد التواب، ومحمود فهدى حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص 52.
- 77 مصطفى فاضل الساق، المرجع السابق، ص 119-120.
- 78 إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنته، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م، ص 185-186.
- 79 مصطفى فاضل الساق، المرجع السابق، ص 122.
- 80 إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص 290.
- 81 فندريس، المصدر السابق، ص 157-158.
- 82 جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 1، تح: عبد العال سالم مكرم، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ص 135.
- 83 جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ص 137.
- 84 مصطفى فاضل الساق، المرجع السابق، ص 123-124.
- 85 ينظر: المنصف عاشور، المرجع السابق، ص 49.
- 86 ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص 119.
- 87 أحمد محمد عبد الراضي، استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2007م، ص 24-25.
- 39 ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 76.
- 40 فندريس، المصدر السابق، ص 178.
- 41 محمود عبد العالم المنزلي، الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبدیع، ط 1، مطبعة التقدم العلمية، مصر، 1322هـ، ص 05.
- 42 محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د س ن، ص 180.
- 43 إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص 293.
- 44 إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 175.
- 45 إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 175.
- 46 إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 167.
- 47 ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، ط 2، دار الرائد العربي، بيروت (لبنان)، 1986م، ص 146.
- 48 محمد رجب الوزير، السياق اللغوي ودراسة الزمن في اللغة العربية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2015م، ص 30.
- 49 ينظر، محمد عبد الرحمن الريحاني، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دارقبا، القاهرة، ص 203.
- 50 ينظر: محمد رجب الوزير، المرجع السابق، ص 24.
- 51 محمد عبد الرحمن الريحاني، المرجع السابق، ص 204.
- 52 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 104.
- 53 أحمد ابن فارس، المصدر السابق، ص 167.
- 54 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، 1994م، ص 122.
- 55 المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية (من السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضوعي)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005م، ص 42.
- 56 عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص 71.
- 57 ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 71.
- 58 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص 281-282.
- 59 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 283.
- 60 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 284.
- 61 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 285-287.
- 62 ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 289.